في المشتق من الفعل فلا يتناولها المدعى ايضا فلا يتناولها الدليل اه سم واقول لا يخفى
ان تصريحهم بان المراد بالمشتقات ما عدا اسم الزمان والمكان والالة يدفع الاعتراض
على دليلهم بعدم تناوله الثلاثة لدلالته حينئذ على جميع مدعاهم فلا قصور
فيه باعتبار مدعاهم والقصور انما هو من مدعاهم فتامل   الصفات الخ مما
فرق به بين الصفات واسماء الزمان والمكان والالة ان الذوات المدلولة للصفات
في غاية الابهام والذات المدلولة لتلك الاسماء الباقية الزمانية والمكانية
والالية كذا في الاطول وراجعه   فان المعنى على تشبيه الضرب الخ
اي لا على تشبيه الموضع المذكور والقبر بالمقتل والمرقد بل شبه الضرب
مثلا بالقتل فاطلق عليه اسمه ثم اشتق منه المقتل فكان المقتل استعارة
تبعية   بل التحقيق يعني ينبغي ان يغير الدليل على هذا الوجه ليتناول
اسم الزمان والمكان والالة فكانه قال فالتحقيق في الاستدلال على انها
تبعية ان يقال ان الاستعارة الخ اه سم والاحسن ان يكون المراد بالتحقيق
في الدعوى والاستدلال لانه حقق الدليل بقوله لان المصدر الخ وحقق
الدعوى بقوله ان الاستعارة في الافعال وجميع المشتقات الخ فاتى
بالدليل شاملا لاسم الزمان والمكان والالة واتى بالدعوى كذلك   وجميع
المشتقات يشمل اسم الزمان والمكان والالة لانها من المشتقات حقيقة
ولا ينافيه ما تقدم لانه بحسب المراد لا بحسب الحقيقة اه سم   لان المصدر
الخ تعليل لتبعية استعارة غير الافعال من سائر المشتقات كما يدل عليه
عبارة المطول واما تبعية استعارة الافعال فتحقيق تعليلها ان
معنى الفعل لما اشتمل على النسبة الغير المستقلة بالمفهومية كان تمام
معنى الفعل غير مستقل لان المركب من المستقل وجزءه غير مستقل غير
المستقل لا يصلح للحكم عليه بالموصوفية اعتبرنا التشبيه والاستعارة
اولا في المصدر فتامل وبسط ذلك ان الفعل لا يصلح للموصوفية اللازمة للتشبيه
الذي هو مبنى الاستعارة ونفي اللازم يقتضي نفي الملزوم لان
الفعل وان دل على الحدث الذي يصح ان يحكم به ويوصف به لا يصح ان يحكم
عليه لانه وضع اعتبر فيه نسبته الى الفاعل لا لذاته بل ليتوصل بها الى
حال الفاعل المخصوص فلم يمكن الحكم عليه كما ان الحرف لما وضعه الواضع
ليفيد معنى نسبيا كالابتداء من حيث انه الة ليتوصل به الى حال متعلقه
المخصوص كالسير والبصرة لا يصح الحكم على مدلوله المقصود لغيره
وانما

وانما يحكم على الابتداء عند تعقله على انه جزء من الحرف لانه لازم للمقصود بالحرف لزوم
الاعم للاخص فالفعل والحرف لما كان الغرض من معناهما التوصل الى معنى
خاص لم يحكم على معناهما ولا به ما دام كذلك لعدم استقلاله بالمفهومية لان
النظر فيه لغيره وانما صح وقوع الفعل مسندا او محكوما به باعتبار الحدث
المقصود الدلالة عليه على وجه الاستقلال فقد تبين بهذا وجه تبعية
استعارة الفعل والحرف واما المشتقات فالمقصود بالذات فيها ذات
موصوفة بحدث خاص فلدلالته على الذات المقصودة صح الحكم عليه
وعلى الحدث المنسوب صح الحكم به ونسبته الى الفاعل المتقيد بتلك
الذات فلم يمتنع من الحكم عليه لانها كالعارض فوجه كون الاستعارة فيها
تبعية ان الذات المقصودة فيه في غاية الابهام والمخصوص الحدث
فاعتبر التشبيه فيه لان المبهم لا يطلب التشبيه فيه للجهل باوصافه
وايضا المقصود الاهم بالدلالة ذلك الحدث فهو الجدير بان يعتبر فيه
التشبيه كما حققه السيد فتدبر وكتب ايضا قوله لان المصدر الدال الخ قال
في الاطول وبحث فقوله الاولى ان يقال ما سوى المعنى المصدري مشترك
بين المعنى الحقيقي والمجازي في المشتقات فلا استعارة عند التحقيق
الا من معنى مصدري لمعنى مصدري فالاحق بالاعتبار ان تعتبر هذه
الاستعارة في المصدر اخراجا لما لا دخل له في الاستعارة عن الاستعارة
او يقال اعتبر الاستعارة في المصادر ليكون تحصيل مجازات المشتقات
بالاشتقاق كتحصيل حقائقها ويكون التناسب بين المجازات
والحقائق مرعيا اهـ   هو المقصود الاهم لخصوصه بخلاف الذات
فانها مبهمة ولان الشيء اذا اشتمل على قيد فالغرض في ذلك القيد
ولانه لو كان المقصود الذات   لذكرت الالفاظ الدالة الخ مثل مكان
فيه الرقاد اه سم   فالتشبيه في الاولين الخ قال الفاضل المحشي
فان قلت هل يجري في نسب الافعال الاستعارة تبعا على قياس الحرف
قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه
الشبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة
لها احوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه معاني نسب
الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها اوصاف
وخواص يصح بها الاستعارة فاذا اسند الضرب الى المحترف دلالة على قوة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)